

ملاحم النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره

عبد الحفيظ ديب

مُتَلَمَّة:

إن أهمية هذه الدراسة تتبع من اعتبارات عديدة تشمل بما يجري من تطورات وتحولات جوهرية على صعيد العلاقات العالم وتأثير العوامل الأيديولوجية لصالح العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في السياسة الدولية وما نجم عن ذلك من اختلال في العلاقات الدولية، فإن هذه التحولات الجوهرية تؤثر لقيام نظام دولي جديد وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانهار الشيوعية وتبلور مصطلحات وقيم وأنماط سلوكية جديدة في السياسة الدولية.

من ثمة أصبحت بعض المفاهيم مثل الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان واقتصاد السوق مفاهيم ذات أبعاد عالمية تمثل مفردات ولغة النظام الدولي الجديد، وقد أصبحت تبنيها تمثل معايير للتعامل يتم بموجبها الحكم على سياسات وسلوك الدول (منح شهادات حسن سلوك أو سك الغفران للدول الضعيفة وأغلبها تسمى بـ banana States) والتي تعارض هذا المنهج تسمى بالدول المارقة وتصنف في محور الشر.

إن هذا البحث الذي نحن بصدد دراسته ينطلق من الفرضية التالية: بما أن التغيير والتطور صفتان ملازمتان للحياة الإنسانية، إذا فإن النظم السياسة والاجتماعية هي في حركة وتطور مستمرين وبالتالي فإن النظام

الدولي الحالي هو في حركة وتطور وانتقال أيضا، وعليه فإن الأمر يتطلب تسليط الضوء على حركة انتقاله من الثنائية القطبية إلى القطبية الأحادية أو إلى التعددية القطبية بأشكالها المختلفة وأن دور ومكانه النفط في هذا النظام الدولي الجديد كوحدة سياسية واقتصادية هي المحور الأساسي التي تركز عليه هذه الورقة ونخص بالذكر منطقة الخليج العربي والدول المطلة على بحر قزوين نقوم بمعالجتها كدراسة حالة.

ويندرج هذا البحث أيضا باعتباره حلقة من الدراسات التي تهتم بالتطورات الجارية في العلاقات الدولية مثلما تهتم المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث الدولية والأوساط السياسية في العالم بمسألة النظام الدولي الجديد كما تتدرج محاولتنا في هذا البحث كذلك في تشجيع الدراسات المستقبلية التي هي مدار اهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية، حيث سنلقي الضوء على المفاهيم والمصطلحات الرئيسية الجديدة للنظام الدولي الجديد والذي هو في حالة تكوين وتبلور. كما نقوم برصد دور القوى الكبرى التي تتبلور في الوقت الحاضر (التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي مثلا) والسعي لتقصي دورها في المستقبل تمهيدا لدراسة الأشكال المحتملة للنظام الدولي في المستقبل وتأثيراتها على الدول النامية وعليه ارتأينا تقسيم دراستنا حسب العناصر المبينة في الورقة.

1 - ماذا نقصد بالنظام الدولي الجديد (ملاح النظام الدولي الجديد).

2 - كيف يتشكل هذا النظام.

3 - ما هو دور النفط ومكانته في تشكيل هذا النظام.

المدخل ،

بدأ العالم مشغولا في العشرية الأخيرة بظهور ملامح النظام الدولي الجديد أو ما أُصطلح عليه باسم العولمة Globalisation الذي برز تداوله في الأدب السياسي وفي وسائل الإعلام المختلفة كظاهرة متميزة أو كمفهوم جديد في عالم السياسة والاقتصاد حيث أن العولمة يراها البعض بأنها تبشر بعودة مشرفة للجميع ومنهم من يعتبرها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية تحت الرعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية ويصفها الكثيرون بأنه عصرا أمريكيا.⁽¹⁾

فالعولمة كما يراها الباحثون الأكاديميون وقد نشاطهم نفس الاعتقاد أنها مصطلح جديد لمضامين قديمة، بمعنى آخر، هي صياغة جديدة لمنظومة القوة القديمة لأن الفكر الإستراتيجي فهو منذ القدم محكوم بالجغرافيا، التاريخ، القوة والموارد.

فلعولمة، إذا تعبر عن استراتيجية خاصة حيث أصبح مفهوم الشراكة — مثلا — بمثابة العنوان الأساسي لمركز الإنتاج، وأصبح المال في حد ذاته بضاعة بدلا من أن يكون ثمنا لها. فأصحاب الأسهم وكبار الممولين أصبحوا يتعاملون مع البورصات أكثر مما يتعاملون مع مراكز الإنتاج.

في عصر العولمة فالسوق الأولى هي البورصة، فهناك تدخل مئات المليارات وتخرج بالمعلوماتية التي أصبحت الوسيلة المهمة لسرعة تحرك رأس المال العالمي من أجل تحقيق الأرباح السريعة.

(1) الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي 1990، ص 197.

فالمعلوماتية بهذا الشكل أصبحت سلطة خارج الحدود الوطنية والإقليمية، فبواسطة المضاربات الدولية والتي تعتبر حاليا المصدر الرئيسي للثروات الكبرى تصبح الدول عاجزة عن مقاعيل البورصات في العالم لأن ما يدخل ويخرج من رؤوس أموال يومية في البورصات المعروفة مثل: فالسوق، ك، طوكيو، باريس ولندن) تفوق قيمته ما يتم تبادل شهريا فيما يخص حركة البضائع والسلع «2»، فالسوق، إذا ليست مكانا لتصريف البضائع وتبادلها، بقدر ما هو فضاء لتحريك رؤوس الأموال المودعة، وعليه فإن العولة لا تهتم بما يجري للإنسان من مجاعة وأمراض وحروب أهلية لكنها ستكون جد مهتمة لحركة الإنسان في المناطق المعروفة بالإنتاج النفطي، أي أن الإنسان باعتباره كائنا ماديا فإن قيمته فيما يخفيه من ثروات طائلة وليس من قيم حضارية. من هذا الشرح المختصر للعولة كمنظور وفلسفة للنظام الدولي الجديد ارتأينا أن نتطرق بشكل وجيز لمفهومي العولة والعالية.

العولة والعالية :

كلا المفهومين مختلفان عن بعضهما اختلافا كبيرا، فالعالية University تعني التفتح على الثقافات الأخرى من العالم مع الاحتفاظ بالخلاف العقائدي. أما العولة Globalisation فهي تعني نفي الآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، فالعولة بعبارة أدق، هي إرادة للهينة لأنها تفرض قيم وسلوك وأنماط معينة وبالتالي فهي نفي

2' النظام العالمي الجديد، د. شفيق المصري. دار العلم للملايين، بيروت 1992، ص 46

لخصوصيات الآخرين واحتواء للعالم، في حين العالمية هي طموح للارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالي وسلوك حضاري ونعتقد أن العالمية هي تلاحق بين الخصوصيات للارتفاع بها إلى ما هو عالمي وكوني « وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ... وإن حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » وغيرها كثيرا.

لذلك فالعالمية في المجال الثقافي هي طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء، كما أنها إغناء للهوية الثقافية في حين أن العولة هي إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته وبالتالي تساعد على نفيه وإغائه من العالم أو ذوبانه في الثقافات المهيمنة. كما يجب علينا في هذه الدراسة أيضا توضيح مفهومي كلمة System وتعني المنتظم أو النسق وكلمة Order وتعني النظام، ومدى استخدامهما في آداب العلاقات الدولية. إن تعبير System «تعني أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية (الدول)، أو النسق الذي يميز العلاقات المتواجدة بين الوحدات السياسية وتتميز بالوضوح والاستمرارية بين الأطراف المكونة لبناء هيكل النظام الدولي. وكما يعرفه مارسيل ميرل «أن المنتظم عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة»⁽³⁾.

وهكذا نجد أن دراسة المنتظم يساعد على كشف أنماط التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية في السياسة الدولية سواء كانت دولا أم غيرها

(3) العولة وقضاياها، د. حميد حمد السعدون، دار أوائل للنشر، عمان 1999، ص 42-43 سورة الحجرات، الآية 13.

من وحدات المجتمع الدولي كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية فظلا عن التفاعلات الاقتصادية والتجارية والتقدم التكنولوجي.

وهكذا أصبح المنتظم أسلوبا متداولاً في دراسة العلاقات الدولية باعتباره مستوى من مستويات تحليل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ورصد تفاعلاتها بهدف معرفة أنماط السلوك السياسي الخارجي في محيط النظام نفسه، كما تساهم دراسة المنتظم في معرفة العوامل التي تساعد على تحقيق التوازن واللاتوازن والاستقرار والاستقرار وهي الظواهر التي تحكم العلاقات الدولية.

أما تعبير Order والذي يعني النظام فهو عبارة عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية وهو يفترض بعض الأسس التي تسهل إمكانية فرض الوضع القائم أو تغييره عن طريق التوازنات الكبرى التي تتحكم في مسار العلاقات الدولية.⁽⁴⁾

- إن مفهوم هذا النظام يتضمن نمطا معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تحدد التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، ولا يوجد في هذا النظام توفر حالة الشرعية فيه ولكنه يسعى إلى فرض الاستقرار وبما يسمى بـ Statut Quo حسب منظوره عن طريق القوة، وفي ظل التحولات الدولية الجدية ظهرت الحاجة إلى الاهتمام أكثر بالعوامل الاقتصادية والتكنولوجية كمعايير لبروز القطبية.

فالتألق إلى القطبية لم يعد يقاس بمعيار العامل العسكري لوحده كما كان أبان القطبية الثنائية، ولا يقاس بمعيار العامل الاقتصادي لوحده، وإنما يجب أن تقترن القوة العسكرية بدور الاقتصاد والتكنولوجيا سوية كعناصر

(4) ماسيل ميرل، سوسيولوجية العلاقات الدولية، ص 134.

هامة للتعبير عن القوة في القرن الحال. فالتطورات الحاصلة في التكنولوجيات المتقدمة جعلت أن القوة الحقيقية للدولة تكمن في قوة عسكرية، اقتصادية وتكنولوجية في آن واحد.⁽⁵⁾

فقد أصبح للعاملين الاقتصادي والتكنولوجي دور أساسي في التعبير عن القوة في الوضع الدولي الراهن. ولقد أثبتت حرب الخليج الثانية والثالثة أو للولايات المتحدة الأمريكية الدور الريادي في قيادة العالم وانفرادها باتخاذ القرارات الدولية الحاسمة حتى خارج مؤسسات الأمم المتحدة.

مرحلة النظام الدولي الجديد الأول (1987 - 1991)،

في شهر مارس 1985 وصل غوربتشوف على الحكم، وقد أطلق «سياسة البرسترويكا» التي بدأت بتخفيض القوة العسكرية السوفيتية والاتفاق على التسليح أملا بأن يتمكن الاتحاد السوفييتي عن استعمال قدراته التكنولوجية والمالية لإعادة بناء المجتمع السوفييتي اقتصاديا واجتماعيا، وجعل المواطن السوفييتي يعيش حياة الرفاهية.

هذه السياسة جعلت من الرئيس السوفييتي الجديد أن ينهي الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين ويدخل في عالم من التعاون بدلا من المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت من هذا التوجه تظهر ملامح نظام دولي جديد يرتكز أساسا على تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المتطورة وتخفيض في الرجال والعتاد

(5) المرجع السابق، د شفيق المصري، النظام الدولي الجديد، ص42.

للجيوش التقليدية بهدف تحويل هذه القدرات إلى اجتناب المخاطر التي أصبحت تهدد حياة البشرية جمعاء وبالتالي فإن حل النزاعات بين الدول يفترض أن يكون سلمياً.

للمرة الأولى بعد هذه القمة اتخذ مجلس المن الدولي قراراً يقضي بوقف الحرب الدائرة بين العراق وإيران يحمل رقم 598 في 20 جويلية 1987⁶ بهدف إلى إنهاء الحرب في الخليج.

وفي 28 ديسمبر 1987 عقدت القمة الثالثة بين USA و USSR في واشنطن على أثرها تم توقيع معاهدة إزالة الصواريخ الاستراتيجية المتوسطة والقريبة المدى، وتطوير التعاون والتفاوض واعتباره قاعدة سوك الدول بدلا من العنف في حل النزاعات وإقناع كل من يرفض هذا الأسلوب سواء بالضغط السياسي والاقتصادية أو عن طريق القوة.

وفي 29 ماي 1988، انعقدت القمة الرابعة الثنائية بموسكو وبعد أقل من شهرين من هذه القمة، توقفت الحرب بين العراق وإيران بتاريخ 20 جويلية 1988. وبعد فترة وجيزة أخت الصراعات الإقليمية تيسر في طريق الحل، حيث انتهت حرب أفغانستان الأولى ونيكاراغوا، أنغولا ولم يبق سوى الصراع العربي - الإسرائيلي.⁷

ويرجع هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية السوفيتية إلى الأعباء الثقيلة التي لم تستطيع تحملها، فعندما كانت USA تخصص 6%

(6) د. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، ص 68.

(7) د. سعد جقي توفيق، النظام الدولي الجديد، ص 60.

من مجمل ناتجها القومي لأغراض الدفاع، كان USSR يخصص 16% سنوياً، مما كان يسبب عبء على اقتصاده وتنميته حيث أصبح معدل النمو آخذ في التراجع من 6% إلى 4% إلى 2% سنوياً إلى 0% من بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات. (8)

قد كان لهذا الوضع الاقتصادي الصعب انعكاسات خطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفييتي، وحينما غورباتشوف إلى السلطة وجد أنه من الصعب جداً إيجاد تمويل للاستثمارات المطلوبة دون التخفيض في مستوى نفقات الدفاع المرتفعة لكي تتناسب مع النتائج القومي. إن مثل هذه التطورات تتطلب تغييرات أساسية في السياسة الخارجية السوفيتية حيث وجد غورباتشوف أن الخيار الضروري الذي كان أمامه هو إعادة النظر في سياسة بلاده الخارجية والدفاعية والقيام بالإصلاحات من الداخل ووجد نفسه بدون تكنولوجيا ورأس المال والسوق الغربية لا يمكن أن ينهض الاقتصاد السوفييتي. من الواضح أن النظام الدولي الجديد الذي قام على تعاون Super Powers أدى إلى إنهاء الاتحاد السوفييتي سنة 1991 ليحل محله نظام دولي جديد آخر يقوم على أساس أن هناك دولة كبرى واحدة تريد أن تحافظ على مصالحها عن طريق سن قواعد سلوكية تمنع بروز دولة كبرى أخرى تنافسها على قيادة العالم أمنياً، سياسياً واقتصادياً.

(8) أرنس ماندل، الاتحاد السوفييتي إلى أين؟ في ظل غورباتشوف، ص 82-98.

من مجمل ناتجها القومي لأغراض الدفاع، كان USSR يخصص 16% سنوياً، مما كان يسبب عبء على اقتصاده وتنميته حيث أصبح معدل النمو آخذ في التراجع من 6% إلى 4% إلى 2% سنوياً إلى 0% من بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات. (8)

قد كان لهذا الوضع الاقتصادي الصعب انعكاسات خطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفييتي، وحينما غورباتشوف إلى السلطة وجد أنه من الصعب جداً إيجاد تمويل للاستثمارات المطلوبة دون التخفيض في مستوى نفقات الدفاع المرتفعة لكي تتناسب مع النتائج القومي. إن مثل هذه التطورات تتطلب تغييرات أساسية في السياسة الخارجية السوفيتية حيث وجد غورباتشوف أن الخيار الضروري الذي كان أمامه هو إعادة النظر في سياسة بلاده الخارجية والدفاعية والقيام بالإصلاحات من الداخل ووجد نفسه بدون تكنولوجيا ورأس المال والسوق الغربية لا يمكن أن ينهض الاقتصاد السوفييتي. من الواضح أن النظام الدولي الجديد الذي قام على تعاون Super Powers أدى إلى إنهاء الاتحاد السوفييتي سنة 1991 ليحل محله نظام دولي جديد آخر يقوم على أساس أن هناك دولة كبرى واحدة تريد أن تحافظ على مصالحها عن طريق سن قواعد سلوكية تمنع بروز دولة كبرى أخرى تنافسها على قيادة العالم أمنياً، سياسياً واقتصادياً.

(8) أرنس ماندل، الاتحاد السوفييتي إلى أين؟ في ظل غورباتشوف، ص 82-98.

ما بعد 11 سبتمبر 2001

تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية أسس جديدة في استراتيجيتهما العالمية بعد 11 سبتمبر 2001، تركّز أساساً على تثبيت الهيمنة الأمريكية وتحويلها إلى سلطة عالمية تفرض سيطرتها على مدى العقود المقبلة ولا يتحقّق ذلك حسب منظورها إلا باستخدام قوة السلاح ووسائل الإعلام والتكنولوجيا المتطورة وذلك في خدمة الأمن القومي الأمريكي.

وكما يرى الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل « أن العراق في نظر أمريكا يقع في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية (الوقع، البترول وإسرائيل) وهو من موقعه في هذه المنطقة يهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي للمصالح العليا للأمن القومي الأمريكي فهو إذا بكل المعايير يستحق وسف — الدولة المارقة —

من يقرأ تاريخ الشرق الأوسط وبالتحديد المنطقة العربية، يرى بوضوح أنه تاريخ حافل بالصراعات والنزاعات تداخلت فيه الأطماع الأجنبية وتشابكت فيه الأزمات.

وإذا شاء الباحث المدقق أن يستكشف الدوافع والأسباب التي جعلت من هذه المنطقة محطة أنظار الدول الاستعمارية وأطماعها، فسوف نجد عاملين أساسيين: موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية الكبيرة. وإذا كان الموقع الجغرافي يفسر أسباب الصراع القديم بين الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة الاستراتيجية، فإن اكتشاف النفط فيها وبكميات ضخمة هو الدوافع

الأساسي لكل الحروب التي شهدتها المنطقة منذ بداية القرن العشرين حتى وقتنا المعاصر.

إن النفط بصفته المصدر الأساسي للطاقة والمادة الأولية للصناعة الكيماوية المختلفة، أصبح اليوم يمثل عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية والذي يعتبر بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم، يشكل أهم محاور الصراع الدولي. وقد شاءت العوامل الطبيعية أن تحظى البلدان العربية، وخاصة الخليجية منها، بأكبر مخزون نفطي في العالم حيث تشكل 60.5% وإذا أضفنا إيران تصل النسبة إلى 69.7% من الاحتياط النفط العالمي. هذا إلى جانب موقعها الاستراتيجي المميز، مما جعل هذه المنطقة ضمن دائرة الصراع بين الدول الكبرى الطامعة في ثرواتها النفطية الضخمة.

إن جميع الحروب وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية تحمل في مضامينها معالم ودوافع نفطية. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى منذ العدوان الثلاثي على مصر في عام 1965، لإضعاف النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة العربية، تمهيدا للاستيلاء على مصادر الطاقة - النفط - والتحكم بعد في ذلك في ثرواتها النفطية التي تمثل 4/3 من احتياط العالم. وكانت واشنطن تعتقد أن من يملك النفط يملك القوة، والقوة هي السبيل الوحيد للسيطرة أو التمكن من قيادة العالم. وجاءت بعد ذلك حرب 1973 بين الحرب وإسرائيل وما أعقبها من صعوبات في تصدير النفط العربي أو توزيعه، ثبت مدى أهمية النفط في حياة الدول الغربية ومدى قدرة الدول

النفطية في الخليج وثقلها في ميزان القوى الدولي والتي تمثل وحدها 65% من الاحتياط العالمي.

لهذا قررت واشنطن وضع مخطط يشل هذه القوة واستنزاف إمكانيات الدول. وكانت الحرب بين العراق وإيران بداية تنفيذ المخطط. وصار المشكل السياسي المصطنع بالخطر الدائم والمستمر العراقي على الكويت والمملكة العربية السعودية والإيراني على الإمارات العربية المتحدة كمبرر كاف لعقد صفقات بيع أسلحة لهذه الدول تصل إلى 18 مليار دولار سنويا ولك بقصد امتصاص عائداتها النفطية وتجميد برامجها التنموية وإكراهها على الاقتراض من ثمراته وأخيرا إحتلاله (العراق).

إن مزايا النفط العرب في جودته وسهولة استخراجه وضخامة احتياطه يجعله بالغ الأهمية كمادة إستراتيجية محل أطماع للدول الكبرى، وأن المزايا التي ينفرد بها النفط العربي كثيرة ومتعددة ونذكر منها:

1 - غزارة النفط في الحقول العربية وسهولة استخراجه وقلة عمق أباريه.

2 - قلة تكلفة الاستثمارات اللازمة لإنتاجه.

3 - توافر اليد العاملة الرخيصة في الأقطار العربية.

4 - توافر المزايا السياسية التي تقدمها الدول العربية الشركات النفطية

وخاصة في مدة عقود الامتياز وعدم فرض ضريبة على التلوث.

5 - الموقع الجغرافي الممتاز للأقطار العربية.

6 - نوعية النفط العربي الذي يتجلى في جودته وانخفاض بسبة

الرصاص والكبريت فيه.

7 - ضخامة الاحتياطي الثابت المخزون من النفط في الأراضي العربية والذي يصل عمره إلى 100 عام.(10)

من خلال هذه المعطيات ندرك أن النفط العربي سيبقى إلى أمد طويل محور الصراع والأطماع من طرف الدول الكبرى وبالاغتماد على هذه الحقيقة يمكننا فهم الأحداث والتغيرات والهزات التي تتعرض لها المنطقة العربية. فالنفط ثروة طبيعية هائلة ولكنها غير دائمة، فهناك تقديرات تشير إلى احتمال نضوبه بعد فترة زمنية لا تتجاوز 10 عقود. وهنا يمكن خطر رفع كمية الإنتاج من أجل زيادة العائدات السنوية دون أن يصاحب ذلك رؤية تنموية شاملة للمستقبل العربي، كفيلة بإنماء وتمكين أجيالنا القادمة من الانتقال بخطى ثابتة نحو عصر المعرفة والازدهار.

* تقدر الموارد النفطية بكزاخستان بـ 100 مليار برميل في عام 2002 وتلقب بالسعودية الجديدة.

د. حافظ برجاس: الصراع على النفط العربي، ملخص كتاب.

بيسان للنشر والتاريخ 2000.

يعد بحر قزوين من أهم المناطق الجديرة بالدراسة بعد منطقة الخليج العربي وذلك بسبب احتياطاته النفطية المكتشفة في مطلع هذا القرن والمقدرة بأكثر من 270 مليار برميل احتياط نفطي محتمل. و هو عبارة عن بحيرة مغلقة كبيرة في العالم وتحدّه 5 دول وهم روسيا وإيران وهما دولتين كبيرتين في المنطقة وثلاث دول أخرى حديثة النشأة وصغيرة أخذت استقلالها في بداية التسعينات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وهم كازاخستان، أذربيجان وتركمانستان.

وتحتل كازاخستان مقدمة هذه الدول في احتياطها للنفط والمقرة ب 100 مليار برميل وتركمانستان ب 80 مليار برميل، وأذربيجان ب 33 مليار برميل. هذا مما يجعل منطقة آسيا الوسطى تعرف هزات خطيرة وعدم استقرار بسبب عدم الاتفاق لاقتسام هذه الثروة نتيجة للمشكلات القانونية والصراعات العرقية سوف تؤثر سلبا على شعوب هذه المنطقة مما تكون مسرحا لحروب طويلة ودامية في العقدين المقبلين سببها النفط. بالأساس والمشكلات العرقية وتدخل الدول الكبرى كسوق منعش لتصدير السلاح والاستفادة من ثرواتها النفطية.

الأستاذ: عبد الحفيظ ديب ————— جامعة الجزائر.